

في مفعوله لكونه فرعاً عن الفعل في العمل وجب الأول بعينها والكا في مضاف
اليها من إضافة المصدر إلى فاعله وجب الثاني بالياء وفيه الشاهد فانه في مفعول
بالضمير الثاني وهو ان كان العامل في الضمير المذكورين فعلتان **قوله** وان كان
فان لا يخرج عن الجمع وان كان العامل في الضمير المذكورين فعلتان **قوله** وان كان
و بين باب كان بان الضمير في حلتك قد يخرج عن الفعل منصوب اخذ خلافه
في كنهه فانه لو يخرج عن الامر فخرج من الفعل فكل الفعل مباشر
له فهو متبني بهما صريحة لان الواو ر عن العرب من انفصال ياء طين وانفصال
باب كان آخر من خلا فيهما وانما كان الفصل عند سيبويه والجمهور ارجح لانه
خير في الاصل وحق الحذف لان انفصال الواو عليه ان الاول مبتدأ في الاصل
وحق المبتدأ الانفصال فينبغي جواز انفصاله بل مجانته وجوابه في قول
الرضي السبقي وجب اتصالهما لقربهما من الفعل فالاول في الثاني لان انفصال
رعاية للاصلا انتهى **قوله**

• اخي حسبتك اياه وقد علمت • احصا ذلك بالاضغان والايح
اخي مبتدأ ومفعول ثان محذوف من باب الاستغفال على حد زياد صريحة
وقوله حسبتك اصله انت بوئم دخل النسخ والارجاع جمع رجا بوزن
عصا الناحية والاضغان بفتح الهمزة جمع ضغن بكسر الصاد وهو الخد
والايح بكسر الهمزة وفتح الحاء جمع احته بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الخد
ايضا فهو من شطف احد المتضاد فبين على الاخر لاختلاف اللفظ والشاهد
في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والواو من وقد واو الحال **قوله**
وعند الناظم اي في المنظم والرماني وان الطراوه الوصل حجتهم في ذلك
ان الاصل هو الانفصال قال الناظم لان التعديل المذكور لا يوجب الانفصال
بانه خير في الاصل فيجوز جواز الانفصال في الاول لانه كان مبتدأ وذلك
ممتنع بالاجماع وما فصلوا الممتنع بمنع انتهى وتقدم جوابه **قوله**
• بلغت صنع امر عبر اخالكه • اذ لم تنزل لاكتساب المحذوف را

بلغت

بلغت بالضم ومعنى البليت انه اخبرك شخصاً من الناس فاعال مجموعده فظن
انه ذلك الشخص ومسنده ظنه قوله اذ لم تنزل لاكتساب المحذوف را
وقوله احلكه برويه بكسر الهمزة وعليه جمهور العرب وهو الخد القاسم
اذ القياس الفصح وهو اسد يفوقون اخلكه بفتح الهمزة وهو القياس وقيل
الناسخ تحالين الناظم بقوله تعالي في ذير بكم الله في مشاكه فللا ظاهر انه
قيل لانتصالي الضمير والثاني من ضمير في الاصل وهو سهر لان من يربكهم
ضمير الكفار والجنز قليل وامثالنا ظم فقال في التسهيل ويجازي اتصال نحو
ها اعطيتك ابي وهو كل فعل تعديلا مفعول ثانياً ليس خبراً في الاصل
ومثل في شرحه ذلك بقوله ذير بكم الله في مشاكه فللا نكاح ابن الناظم اسفل
نظره من مسألة الى مسألة وتبعه الشارح في ذلك واذا ورت مقابلاً على الله
ضاهراً في الاول والثاني حكم بلب اعطيت وان كان بعض ظاهراً من كان كنه
المضمر واحداً وجب اتصاله او اثنين اول وثان او ثلث فكا اعطيت او
ثان وثالث فخطبت **قوله** الثانيه ان يكون اي الضمير الذي يتبع
انفصاله منصوباً كان او احريه اجازتها هذه المسئلة تفارق ما قبلها من جهة
انه لا يستلزم ان يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير اخر بل
يجوز ان يكون عاملاً في ضمير اخر وان لا يكون واذا عاملاً في ضمير اخر لا بد وان
يكون مرفوعاً والمسئلة الثانية لا بد وان لا يكون الضمير الاول مرفوعاً ولا
عاسبق في اجازتها ان يكون اليه الضمير الذي يتبع اتصاله منصوباً
بكان او احريه اجازتها هذه المسئلة تفارق ما قبلها من جهة انه لا يستلزم ان
يكون عامل الضمير الذي يجوز فيه الوجهان عاملاً في ضمير اخر بل يجوز ان يكون
عاملاً في ضمير اخر وان لا يكون واذا كان عاملاً في ضمير اخر لا بد وان يكون مرفوعاً
قوله نحو الصديق كنهه او كانه زايد اي نحو الضمير الذي يتبع وهذا الكلام وكل
في الصدوق الوضع والنصب على حد زياد صريحة **قوله** وفي الاصح من الوجهين اختلاف
المذكور في الذي يوجب في نحو خلتك فالاصح عند الجمهور والفصل وعند الناظم
اي في سائر كتبه والرماني وابن الطراوة الوصل وجب الاول ان اسمها في الحقيقه

نه